مركز نماء للبحوث والدراسات
Nama Center for Research and Studies
namacenter

ترجمات

مأساة حقوق الإنسان: الليبرالية والاستلاب

(فقدان الانتماء)

- آدم زيلغمان - ديفيد مونتغمري

ترجمة: أمير المنصوري

بسم الله الرحمن الرحيم

مأساة حقوق الإنسان: الليبرالية والاستلاب (فقدان الانتماء)

آدم زيلغمان

ديفيد مونتغمري

ترجمة: أمير المنصوري

نشرت هذه المقالة في الأصل في مجلة "المجتمع" (Society) 56, 203-209 نحن كلمة الناشر وهي مجلة (RestDialogues):

نحن ممتنون لكل من المجلة والمؤلفين لسماح لنا بإعادة نشرها.

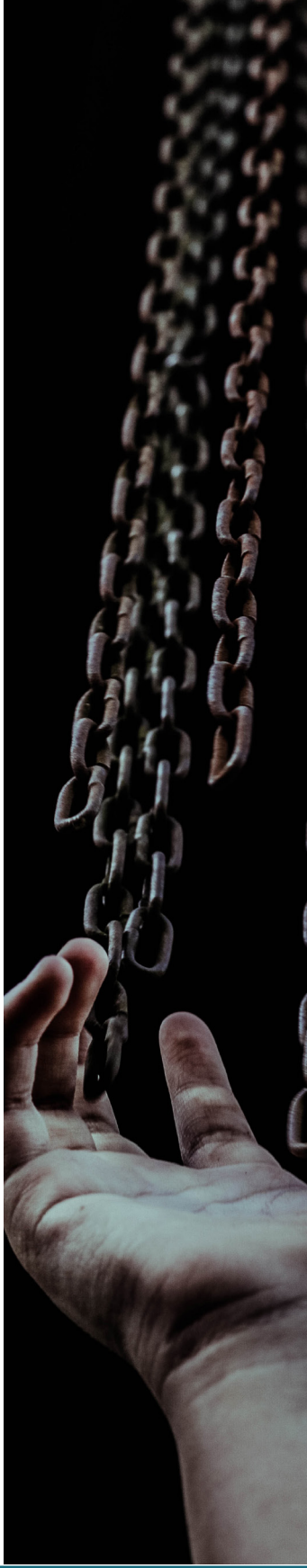

مأساة حقوق الإنسان: الليبرالية والاستلاب (فقدان الانتماء)

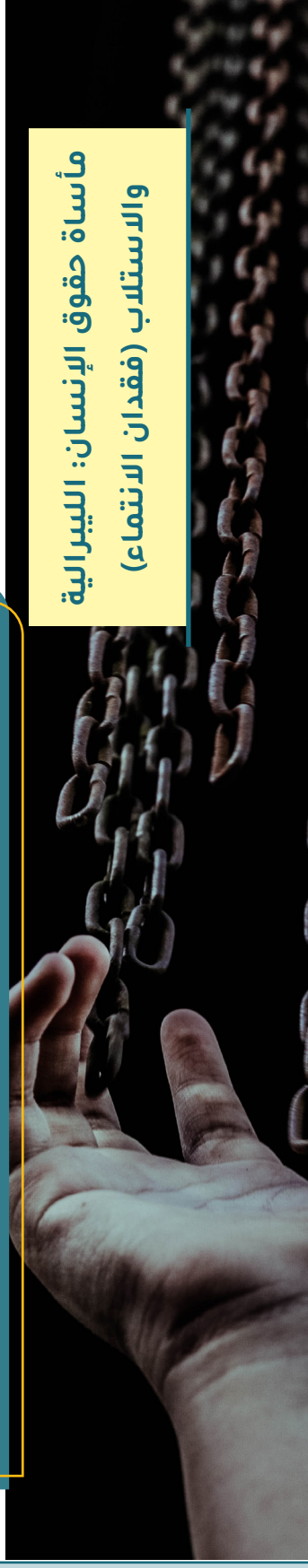

مقدمة (المترجم): ظهرت الليبرالية خلال عصر التنوير لتعيد تحديد جملة من الروابط والعلاقات بين الإنسان والإنسان الآخر، بين المجتمعات والشعوب، قائمة على مفهوم الحرية بمختلف تمظهراتها (الحرية السياسية، الاقتصادية، الثقافية، الدينية...) وساعية إلى تحرير العالم من براثن العلاقات السلطوية القديمة، ومنشئة لما يسمى اليوم "حقوق الإنسان" التي دعمتها وركزتها سبيلا لكونية الحقوق"، وهكذا توغلت سياسات حقوق الإنسان واضعة يديها على العالم بأسره، متصدرة الشاشات والجرائد ومحددة العلاقات والبنى الاجتماعية، واعتبرها العديد فتحًا مبينًا في طريق "تحرير الإنسان" وتخلصه من براثن "عصور الانحطاط" في العالم بأسره وخطوة رئيسة في المضي قُدمًا لبناء مجتمع مدني، جاعلين منها "خيرًا محضًا" غير أن صاحبا هذا المقال ينظران إليها من زاوية نظرة مخالفة؛ فيعيدا تفكيك هذا المفهوم من خلال تتبع "مقدماته، وتوظيفاته، وتمظهراته النظرية والتطبيقية، وعواقبه السلبية" التي تم حجبها في علاقة بمفاهيم "الانتماء أو التجذر" و"الحدود" و"الاختلاف" منتهيان إلي تصور مغاير في المضي قدمًا نحو بناء مجتمع مدني.

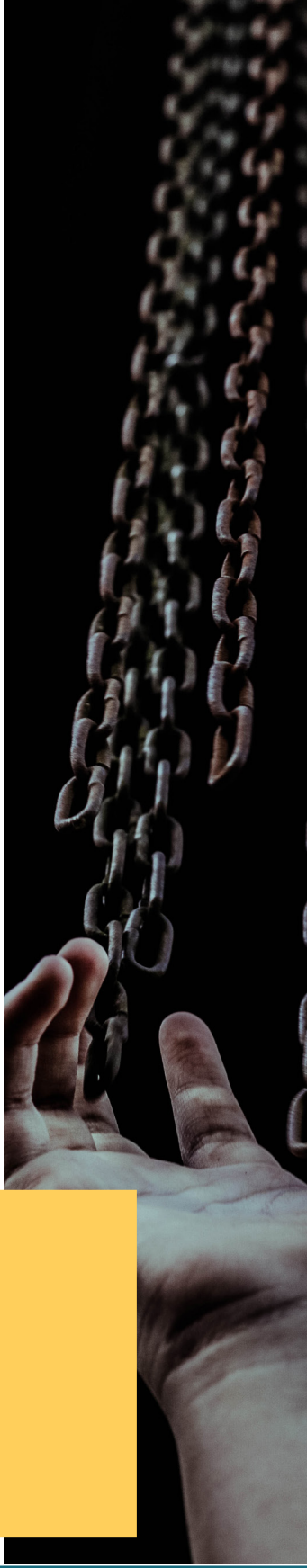

ومهما بدا الأمر مخالفًا للبديهي منذ الوهلة الأولى، فإن حقوق الإنسان تمثل المشكلة بقدر ما هي الحل للتحدي المعاصر المتمثل في بناء مجتمع مدني. وسنسعى إلى تشريح هذه الفكرة هنا لاعتبارات جادة وعقلانية وموضوعية في حين أنها بلا شك ستحقق صدى واسعًا بين بعض الجماعات اليمينية المتطرفة وبعض السياسيين في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية؛ ذلك لأننا نقترح فكرة تستند على ما يبدو إلى عواقب اجتماعية وسياسية متأصلة على المدى البعيد، حوالي نصف قرن من الدفاع عن حقوق الإنسان مع إقصاء المكونات الأخرى للخير والازدهار البشري. إن فكرة حقوق الإنسان باعتبارها الأداة الأساسية التي من خلالها نعبِّر عن رؤيتنا الأخلاقية المشتركة -متجاهلين حتى الأفكار المتشابهة على ما يبدو مثل الحقوق الدستورية أو الحقوق الطبيعية- كانت لها آثار غير مقصودة ولكنها مع ذلك خطيرة ومؤذية في جميع أنحاء العالم -مثلما نحاجج- إضافة إلى كونها قد لعبت دورًا مركزيًا في الصعود الحالي للأحزاب السياسية والرؤساء الذين هم دكتاتوريون، معادون للأجانب وعنصريون ومناهضون لليبرالية [1] في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية والشرق الأوسط وروسيا وأماكن أخرى، ونحن لا نجادل في أن حقوق الإنسان هي فكرة "سيئة" أو أنه لا ينبغي نشرها في عدد كبير من المنظمات والمؤسسات الدولية والمنتديات التي يحكمونها؛ فنحن لا نشكك في شرعية هذه الفكرة بالمعنى الفلسفي أو السياسي أو اللاهوتي؛ فضلًا عن أننا لا نتناقش، مثلما فعل آخرون، حول الفجوة الواسعة

(١) هي فلسفة سياسية تأسست على أفكار الحرية والمساواة. وتشدد الليبرالية الكلاسيكية على الحرية في حين أن المبدأ الثاني وهو المساواة يتجلى بشكل أكثر وضوحًا في الليبرالية الاجتماعية؛ يتبنى الليبراليون مجموعة واسعة من الآراء تبعاً لفهمهم لهذين المبدأين، ولكن يدعم الليبراليون بصفة عامة أفكارًا مثل حرية التعبير، وحرية الصحافة، والحرية الدينية، والسوق الحر، والحقوق المدنية، والمجتمعات الديمقراطية، والحكومات العلمانية ومبدأ الأممية. برزت الليبرالية بصفتها حركة سياسية، خلال عصر التنوير، وأصبحت تحظى بشعبية بين الفلاسفة والاقتصاديين في العالم الغربي. رفضت الليبرالية المفاهيم الشائعة في ذلك الوقت من امتياز وراثي، ودين دولة، وملكية مطلقة والحق الإلهي للملوك. وغالبًا ما يُنسب لفيلسوف القرن السابع عشر جون لوك الفضل في تأسيس الليبرالية باعتبارها تقليدًا فلسفيًا مميزًا. (المترجم).

بين خطاب حقوق الإنسان وممارستها الفعلية في جميع أنحاء العالم: ذلك لأن المرء لا يحتاج إلا إلى التمعن في حالة اللاجئين ليرى تلك الهوة بينما يمكنه أن يشير تجريبيًا إلى أوجه التقدم المرتبطة بحقوق الإنسان. وفي أحيان كثيرة يربطنا هذا إلى بعض عواقبها غير المقصودة وقليلة الفائدة والتي يمكن أن تكون مدمرة للمجتمعات ذاتها التي يزعمون حمايتها.

✸ سياسات الحقوق والتعطش للانتماء:

تصاعد خطاب حقوق الإنسان بشكل متزايد، خلال النصف قرن المنصرم، طاغيًا على الخطاب السياسي، ورؤى التعاون الدولي، ومسهمًا في تثبيت شرعية النظام الليبرالي العالمي. علاوة على ذلك، أعاد رسكلة (صياغة) خطاب "اليسار" وفكره في الدول الرأسمالية المتقدمة مما جعل الأفكار المؤيدة لتضامن الطبقة العاملة تفسح المجال، بشكل أكبر، أمام التأييد الحار للحقوق الفردية و"سياسات الهوية" القائمة على التعدد الثقافي والحاجة إلى "الاعتراف". وفي الاتحاد الأوروبي، على سبيل الذكر لا الحصر، يوصى بحقوق الأقليات LGBTQ[1] باعتبارها شرطًا من شروط الترشح لعضوية الاتحاد الأوروبي، وفي الغالب الأعم يرتبط توزيع المساعدات التنموية والإنسانية الأمريكية باحترام الدولة "للمعايير الدولية" لحقوق الإنسان. وآثار ذلك هي أنه إن تم سن نظام حقوق الإنسان، فستنبثق مجتمعات على النمط الأوروبي، آخذة على عاتقها معيار الكياسة والحكم الأخلاقي.

(١) LGBTQ: ويعنى الأقليات الجنسية وهو اختصار للكلمات التالية:
Lesbian : مثلية
Gay : مثلي
Bisexual: ثنائي الجنس
Transgender, Transsexual: المتحولون جنسيًا
two-spirit Queer: المغاير (المترجم).

ونتيجة المطامح الوحشية للمدافعين عنها، انتصرت "سياسة الحقوق" التي قدمت أول مرة باعتبارها بديلًا عما اعتبره الكثيرون تهديدًا للشيوعية العالمية في ستينات القرن المنصرم خصوصًا من منظور الكفاحات المناهضة للاستعمار في تلك الحقبة في إفريقيا وأماكن أخرى وفاز الفرد، وفي وقت لاحق جاءت بيانات الحقوق وسياساتها الملموسة مناهضة الستار الخلفي لسقوط الاتحاد السوفياتي والكيانات التابعة له، وطغيان السياسات المناهضة لديمقراطية في عديد الحكومات الإفريقية النيوليبرالية[1]؛ لتصوغ من جديد ما اعتقد الكثيرون أنه "اليسار الليبرالي"[2] في العقود الموالية لسنة ١٩٩٨.

لقد انتصرت الليبرالية باعتبارها مشروعًا فلسفيًا وبرنامجًا سياسيًا. ومع هذا، في ذلك الوقت، لم يعِ المدافعون عنها العواقب غير المقصودة لهذا الانتصار، حتى بشكل ظاهري، ومازال يتجاهلها الكثيرون ممن يقبلون دون شك بالوحدة الفردية لحقوق الإنسان باعتبارها فضيلة ذاتية واضحة.

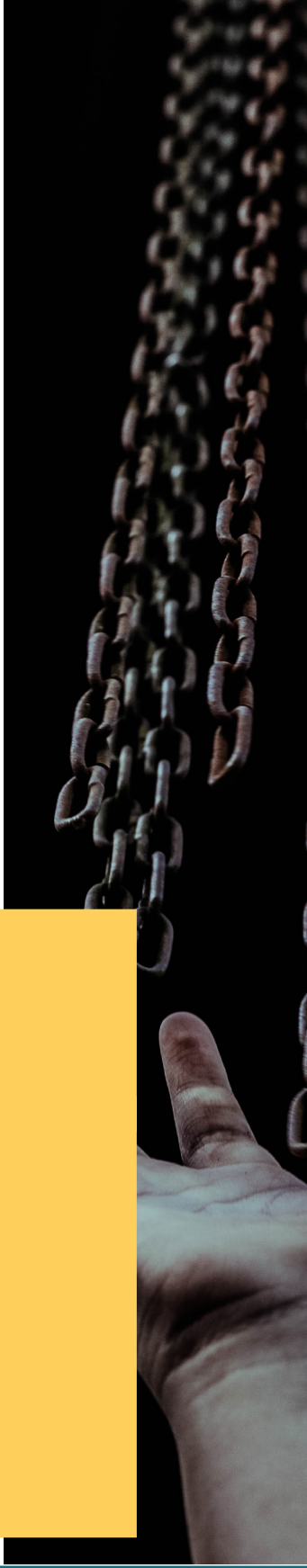

(١) النيوليبرالية: هي فكر أيديولوجي مبني على الليبرالية الاقتصادية التي هي المكوّن الاقتصادي لليبرالية الكلاسيكية، والذي يمثل تأييد الرأسمالية المطلقة، وعدم تدخل الدولة في الاقتصاد. يشير تعبير "النيوليبرالية" إلى تبني سياسة اقتصادية تقلل من دور الدولة وتزيد من دور القطاع الخاص قدر المستطاع، وتسعى النيوليبرالية لتحويل السيطرة على الاقتصاد من الحكومة إلى القطاع الخاص بدعوى أن ذلك يزيد من كفاءة الحكومة ويحسن الحالة الاقتصادية للبلد. (المترجم).

(٢) اليسار الليبرالي: أدى انحسار حركة التحرر العالمية إلى ترك الساحة مفتوحة لصعود تيارات يسارية، "ديمقراطية"، شعارها الأساسي، الاشتراكية ذات "الوجه الإنساني"، والاشتراكية "اللاستالينية". وتعود جذور هذا اليسار إلى الخمسينات من القرن الماضي حين قامت دوائر القرار في الولايات المتحدة الأميركية بخلق تيارات فكرية ليبرالية داخل التيارات اليسارية والقومية والإسلامية، فأصبح هنالك يسار ليبرالي وقومية ليبرالية وإسلام ليبرالي، تطبيقا لمبدأ محاربة النار بالنار، وقد جاء ذلك بناء لتوجيهات السفير الأميركي في الاتحاد السوفياتي خلال الحرب العالمية الثانية جورج كينان، والذي كان قد كتب تقريرًا مطولًا بعد أيام على نهاية الحرب يحذر فيها من الخطر الذي يمثله الاتحاد السوفياتي على العالم الغربي، ويعتبر فيه أن الصراع مع موسكو يجب أن يكون صراعًا شاملًا، ليتضمن المستويات السياسية والإيديولوجية والاقتصادية والعسكرية وحتى الفنية والأدبية. وقد فصلت فرانسيس ستونور ساوندرز هذا الأمر في كتابها الشهير، الحرب الباردة الثقافية. (لمزيد التوسع عد إلى المقال الذي اقتطف منه هذا التعريف: غيفارا أم برنار هنري ليفي؟ اليسار اليساري في مواجهة اليسار الليبرالي. د.جمال واكيم، مجلة جورنال). (المترجم).

من خلال جعل حقوق الإنسان أسمى فضائلنا الاجتماعية والسياسية وأنبلها، غالبا ما تنكر الليبرالية أو تشوه سمعة أو تغض الطرف عن احتياجات إنسانية ورؤى للحياة الرغيدة، متساوية في الأهمية. وعلى سبيل الذكر لا الحصر، مضى سبعون عامًا منذ أن كتبت سيمون ويل[1] عن الحاجة إلى الانتماء البشري قائلة: "ربما يكون التجذر [الانتماء] أهم مطلب للروح البشرية وأقل اعتراف بها. ولمن الصعب تعريفه. فالوجود الإنساني له جذور بفضل مشاركته الحقيقية والفعالة والطبيعية في حياة أي مجتمع يحافظ على كنوز معينة، مخصوصة، من الماضي [التراث] وبعض التوقعات المخصوصة للمستقبل."[2] ونحن نلاحظ أن هذه ستكون حقيقة لا مناص منها.

وأن تتجذر يعنى أن تنتمي، والانتماء هو أن تكون عضوًا في مجتمع ما، مجتمع له ماضيه الخاص، وتقاليده الخاصة، ومآثره، وروائحه، وأذواقه، وطرفه، والتزاماته، ووصفات الأكلات خاصته، وأعياده، وأحكامه الأخلاقية، وحدود لما هو جائز ومحرم، وأطر رئيسة للمعاني، ومخاوف، وشهوات. وهذا هو معنى -ومن الضروري جدًا أن نقول ذلك بعبارات لا لبس فيها- أن تكون عضوًا في مجتمع مخصوص، له ماضٍ وحكايات مخصوصة، وروائح، وأذواق، وهلم جرًا. إذن: لا يمكن للفرد أن ينتقي ويختار الانتماء؛ لأن هذا الأخير يضم قسرًا الآخرين وليس من السهل استبدال المجتمعات. فلا يمكن مثلا أن تكون قصة

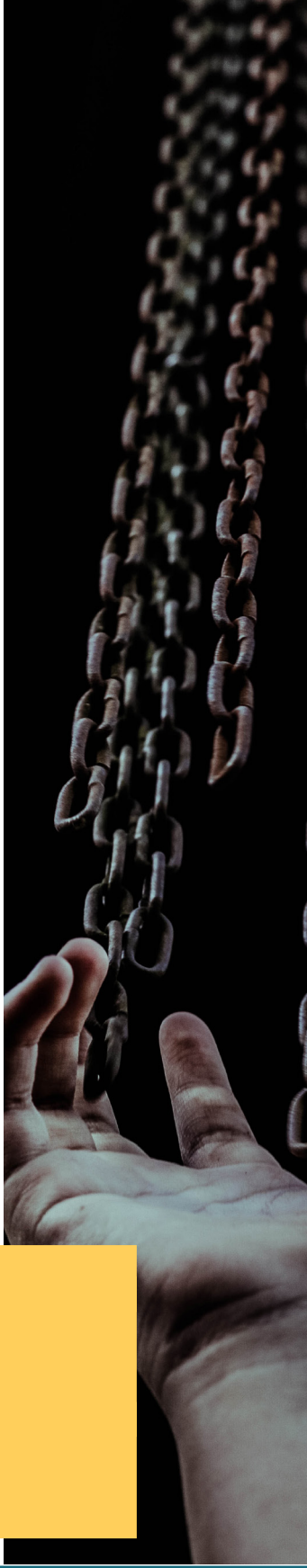

(١) سيمون أدولفين فايل (سيمون ڤايل) Simone Weil (باريس ٣ فبراير ١٩٠٩ - أشفورد ٢٤ أغسطس ١٩٤٣): فيلسوفة ومتصوفة وناشطة سياسية فرنسية وُلِدَتْ في عائلة يهودية غير متدينة. تُعتبَر سيمون فايل من أهم فلاسفة القرن العشرين، وهي أخت عالِم الرياضيات أندريه فايل. لدى سيمون إنتاج غزير تجاوز العشرين كتابا. (المترجم).

(2) Simone Weil. 1952. The Need for Roots: Prelude to a Declaration of Duties Towards Mankind. Translated by Arthur Wills. London: Routledge & Kegan Paul. 43 (الكاتب)..

مقتل الإمام الحسين في كربلاء[1] أو قصة صلب المسيح والخروج من مصر(ثاني أسفار العهد القديم)[2] قابلة للتبديل بين المجتمعات. ذلك لأن العلاقات بين المينونات[3] ليست هي نفسها تلك الموجودة بين الأسقفية نظرًا؛ لأن مواقف اليهود تجاه الكاثوليك تتمايز عن نظيرتها الأنجليكانية[4] أو البروتستانتية مثلما تختلف فكاهة الأمريكيين من أصل أفريقي عن فكاهة الأسكتلنديين وكلاهما يختلف عن طرف الصينيين.

(١) دارت معركة كربلاء، وقُتِلَ في المعركة ٧٢ رجلًا من أصحاب الحسين، و٨٨ رجلًا من جيش عمر، وطعن سنان بن أنس الإمام الحسين واحتز رأسه، وقيل إن الذي قطع رأسه شمر بن ذي الجوشن، ودفن جسده في كربلاء. وبحسب مرويّات الشيعة، فإن رأسه قد دُفِن في كربلاء مع جسده عند عودة سبايا أهل البيت من الشام، بينما اختلف أهل السنة في الموضع الّذي دفن فيه الرأس، فقيل في دمشق، وقيل في كربلاء مع الجسد، وقيل في مكان آخر، فتعدّدت المراقد، وتعذّرت معرفة مدفنه. كان مقتله يوم العاشر من محرم سنة ٦١ هجرية الموافق ١٠ أكتوبر سنة ٦٨٠م. ويسمى بعاشوراء وقد ظل هذا اليوم يوم حزن وكآبة عند الشيعة. (المترجم).

(٢) ثاني أسفار العهد القديم: Exodus

سفر الخروج أو كتاب الخروج: هو أحد الأسفار المقدسة لدى الديانة اليهودية والمسيحية، يصنف هذا السفر كثاني أسفار العهد القديم التناخ؛ ولا يوجد خلاف حوله بين مختلف الطوائف المسيحية أو اليهودية حول قيمته المقدسة. يتحدّث هذا السفر عن كيفيّة نجاة بني إسرائيل من استبداد وظلم وبطش فرعون مصر واستعباده إياهم، وذلك بقدرة وإرادة الله الذي خصّهم بالرسالة، وأرسل إليهم نبيه موسى ليعظهم ويُعلمهم، فقادهم في رحلةٍ طويلة عبر البراري حتى وصلوا جبل الطور في سيناء، حيث وعدهم الله أرض كنعان (أرض الميعاد)، وأخذ ميثاقهم، ثمَّ أنزل الشريعة على موسى، ليُعلمهم الدين. (المترجم).

(٣) المينونايتة Mennonites: طائفة مسيحية وهي عبارة عن جالية أو جماعة كنسيّة من تجديدية العماد، نشأت مع المصلح مينو سيمونز (١٤٩٦-١٥٦١) في فرايزلاند في أيام حكم الإمبراطورية الرومانية المقدسة والذي وضع في كتاباته تعليمات المعلمين السويسريين السابقين. أساس إيمان المينونايت هو طريقة في الإيمان والعمل تحت سيادة المسيح. (المترجم).

(٤) الأنجليكية أو الأنجليكانية هي تقليد داخل المسيحية، يضم كنيسة إنجلترا والكنائس التي ترتبط بها تاريخيًا، أو تحمل معتقدات ذات صلة وثيقة بها، مثل كنيسة كندا الأنجليكانية والكنيسة الأسقفية البروتستانتية في أميركا وكنيسة اسكتلندا الأسقفية. يعود تاريخها إلى القرون الوسطى، وتكتب باللاتينية ecclesia Anglicana وتعني: الكنيسة الإنجليزية. تستخدم لوصف الناس والمؤسسات والكنائس فضلًا عن التقاليد الدينية والطقوسية والمفاهيم المتقدمة التي أنشئت في كنيسة إنجلترا الأنجليكانية والكنائس الأنجليكانية المستمرة (أي الجماعات المنتسبة لمجموعة من الكنائس المستقلة التي انفصلت عن الاتحاد الأنغليكاني نتيجة للاختلافات المذهبية والطقسية مع مختلف الدول). في بعض أجزاء العالم، تعرف الأنجليكانية بالأسقفية. الإيمان الأنغليكاني هو واحد من أكبر العقائد البروتستانتية. الكنيسة الأنغليكانية تعتبر نفسها جزءًا من الكنيسة الواحدة الجامعة المقدسة الرسولية، كما وأن البعض منهم يعتبرون كنيستهم كاثوليكية وتم إصلاحها. (المترجم)

علاوة على ذلك، ومن منظور انتقادي، فإن هذه المجتمعات هي كيانات مقيدة فتلك التي ننتمي إليها ليست عالمية بل مقيدة بحدود، تمامًا على شاكلة تقييد العائلات إذ لديهم تاريخهم الخاص، وكذلك مساراتهم، ولغاتهم، وطرفهم، والتزاماتهم وعوالمهم المسلم بها، وتوابلهم وعطورهم، وبإيجاز لديهم فهمهم المخصوص للوطن. وقد تكون هذه العائلات أكثر انفتاحًا أو أقل، والأمر عينه بالنسبة إلى الانتساب، وقد تكون حدودهم قابلة أكثر للاختراق أو أقل، لكن لديهم دائما حدود تحدهم عنا"نحن"، مثلما تحد"هم" عن بعضهم. وبالتالي فإن كل منا(نحن وهم) يمثل مجموعة وفئة لا أفرادًا، وهذا الأمر ينطبق على الانتماء وينطبق عكسيًا على الحقوق باعتبارها عالمية متجاوزة للحدود.

✸ الإقصاء والحاجة للحدود.

إذا ضمنت الحدود في أي سياق هادف، فيجب إذن استبعادها. فغالبًا ما يكفي أن تكون شروط التضمين والإقصاء (الانتماء واللانتماء) خاضعة للمفاوضات (العنيفة أحيانًا)، والتغيير التاريخي، وإعادة التحيين، والتأويل، والنزاع الدائم. ورغم ذلك يجب استبعادها، مهما كان من الصعب على الكثيرين قبول ذلك، لاسيما فيما يتعلق بتأطير حقوق الإنسان، المهيمن، باعتبارها عالمية ومتجاوزة لجميع الحدود (الجماعية).

غالبًا، ما تتجاهل الحقيقة المنطقية البسيطة التي لا يمكننا الحصول على شق منها دون الآخر وهي أن المجتمع الذي يتعايش فيه اليهود والمسيحيون والمسلمون وغيرهم في هذا الصدد هو بشرى مرحب بها كثيرًا، فهو لا يجلب معه الاهتمام المتبادل فحسب، بل أيضا جمعيات المساعدة

المتبادلة والمستشفيات ومنازل الشيخوخة والمدارس والمنظمات الخيرية وجمعيات الدفن، وأكثر من ذلك بكثير. إلا أنه غالبًا ما يكون قمعيًا كفاية. فداخل مجتمعات معينة، قد نجد قلقًا بشأن ما يأكله الجيران، وبكيفية ارتدائهم الملابس، وحول المدرسة التي يرسلون أطفالهم إليها، وبمن يتزوجون، وما إلى ذلك. طبعًا، هذا للتأكد من أن بعض المجتمعات أكثر تقييدًا من غيرها؛ فبعضها يرسم حدوده بطريقة أكثر صرامة ونسبية من غيرها، ولكن جميعها يقتصر على نفسه(إقصائي) مثلما يتوجب أن تكون أي مجموعة من الأشخاص إذا أرادت إعطاء معنى كامل لشروط المجتمع. وضمن هذه المجتمعات المقيدة تحديدًا -والتي هي، علاوة على ذلك، كيانات حقيقية وفعالة- يولد الفاعلون البشريون ويزدهرون ويعيشون ويموتون ويعطون معنى (أو لا يعطون) لعوالمهم وعوالم الآخرين. ولا يمكننا العيش دون هاته المجتمعات ورغم كل الأخطار التي تتولد عنهم فإننا نعترف بعدم وجود إمكانية للعيش الإنساني أو النجاح بعيدًا عنهم ومجددًا الغاية من هذا ليس القول إن "المجتمع" خير صرف -فهو ليس كذلك؛ وغالبًا ما يكون قمعيًا ومقيدًا- حتى لو تجاهلنا طابعه الإقصائي وهو بالطبع مصدر القلق الأكبر للسياسة المعاصرة. ولكن التجذر فيه يظل مكونًا أساسيًا لأي رؤية مشتركة للخير.

هذه هي الحقيقة التي أشارت إليها سيمون ويل خلال السنوات المشتعلة للحرب العالمية الثانية ولفتت حنة أرندت [1] انتباهنا إليها أيضًا، مشيرةً إلى أن الحقوق ليست هي الشيء الوحيد الراسخ في المجتمعات السياسية، ولكن في اللحظة التي يمكننا فيها بالفعل ترك أي مجتمع معين مع

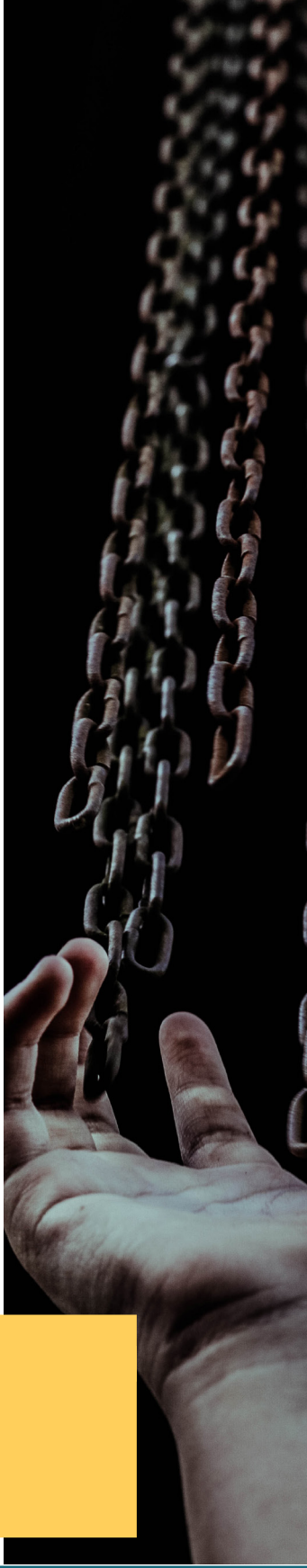

(١) حنة آرنت: Hannah Arendt
(١٤ أكتوبر ١٩٠٦ - ٤ ديسمبر ١٩٧٥) منظرة سياسية وباحثة يهودية من أصل ألماني. على الرغم من أنه كثيرًا ما وُصفت بالفيلسوفة، فإنها كانت دائما ترفض هذا الوصف على أساس أن الفلسفة تتعاطى مع "الإنسان في صيغة المفرد". وبدلًا عن ذلك وصفت نفسها بالمنظرة السياسية؛ لأن عملها يركز على كون "البشر، لا الإنسان الفرد، يعيشون على الأرض ويسكنون العالم." (المترجم).

التزاماته وروابطه الأخلاقية، سيصبح ممكننا لمثل هذا الفعل فقط أن يغير مجموعة واحدة من الروابط بمجموعة أخرى؛ لأن الحياة خارج المجتمع مستحيلة. ومع ذلك، فإن هذه الرؤى هي الوحيدة التي يفشل هوسنا الليبرالي الحالي بحقوق الإنسان المجردة والعالمية وغير المقيدة في الاعتراف بها باستمرار.

✸ سياسات الهوية باعتبارها مجازًا.

قد يرد البعض بأن الاهتمام الحالي والمذكور أعلاه بـ "سياسات الهوية" هو في حد ذاته دليل على الاعتراف العام بأهمية الانتماء والمجتمع بالنسبة إلى قاطني النظام الليبرالي. هذا صحيح إلى حد ما، لكن المساندة المطلقة لهذه الفكرة ينم عن ضعفها. إذ يقال لنا جميعًا، "لدينا" هوية أو على الأرجح هويات متعددة؛ حتى بعض الهويات المتقاطعة. لكن امتلاك هوية يظل حيازة، بطريقة مشابهة لامتلاك سيارة أو منزل أو حتى حقوق معينة ولهذا السبب الامتلاك لا يعنى الانتماء. وامتلاك هوية لا يعني الانتماء إلى مجتمع، إذ يحتاج الناس إلى الانتماء لا مجرد الامتلاك. إن الامتلاك (على اختلاف أشكال الملكية) هو إحدى طرق تنظيم إشباع الحاجات المادية للإنسان وامتلاك الحقوق (أحيانًا) يشق إلى حد ما نفس الطريق نحو ملء نفس الوظيفة، ولكنه بعيد كل البعد عن الحاجة إلى أن ينتمي، ويولد، ويكبر، ويموت ويدفن باعتباره عضوًا في المجتمع. بالعكس، هذا هو الذي يبدو عالميًا.

إن صديقًة عزيزة علينا من أصدقائنا، والتي كانت قد تلقت أوامر مقدسة بالكامل في أوغندا منذ بضع سنوات، يهينها باستمرار، في شرقا إفريقيا، أعضاء كنائس العنصرة، الذين يتحدثون عنها كما لو أنها "كنيستهم الخاصة". وهذا،

بالنسبة إليها، ينحو نحو التدنيس والتنجيس وانتهاك حرمة الكنيسة ذلك؛ لأن الكنيسة ليست ملكا "لي" بل أنا منتم إليها، أو مثلما وصف صديق آخر في مجلة السياسة قبل بضع سنوات قائلا: "الدين ليس تفضيلًا لأحد على آخر"[1] . وبالتالي فمن المفيد أن نطلق على هذه المجتمعات، التي ننتمي إليها (أنتجتنا)، مجتمعات الانتماء، لا تلك التي تزودنا فقط بالهويات التي نملكها.

إذن يمثل هذا تمييزًا مُهمًا. فقد يطلب الأفراد بالفعل هويات معينة كما يطلبون حقوقًا معينة أو قد تنسب إليهم هذه الهويات والحقوق لكن هذا يختلف تمامًا عن الشعور بالانتماء. وعلى سبيل المثال، اللاجئ هو هوية مكتسبة غالبًا ما يحددها الصراع أو المحنة، لا الانتماء. فقد يكون للاجئين السوريين والفنزويليين تجارب ذات صلة بالنزوح، لكن مرجعهم في الانتماء سيعود إلى "كنوز مخصوصة من الماضي" مختلفة تمامًا. وبالتالي، تصبح عملية تحويل "حالة اللاجئ" إلى "هوية" اختصارًا لتوصف مجموعة دون معرفتها حق المعرفة. (ومن المثير للاهتمام أن الحقوق تنسب إلى الأفراد، بينما يعزى الغضب والاستياء والكره والإقصاء إلى المجموعة بأكملها لا لأفراد بعينهم.) وأن تكون لاجئًا هي تجربة يمكن مشاركتها مع الآخرين، وقد تحمل في طياتها خصائص عامة للاجئين، لكن الحقوق المنسوبة إليهم ليست قصص انتماء بالمرة. وغالبًا لا تؤدي حتى إلى الانتماء وقد تكون الحد الأدنى من متطلبات الوجود الفردي، ولكنها تختلف تمامًا عن العضوية في المجتمع.

يلعب الرصيد الأخلاقي الذي يُمنح لأعضاء المجتمع دورًا هامًا في اشتغال المجتمع وفي الحفاظ على الازدهار الإنساني. ونعني بالرصيد الأخلاقي شيئا تمت صياغته بالعامية على

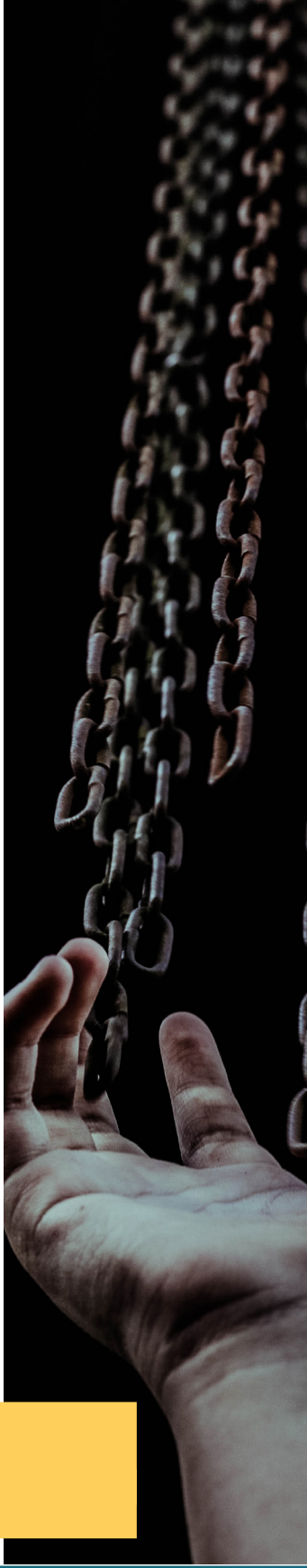

(1)) Joshua Mitchell. 2007. Religion Is Not a Preference. Journal of Politics. 69(2): 351-
362 (الكاتب).

أنه منح شخص ما "فائدة الشك". نظرًا لأننا نخزن معرفتنا الأخلاقية والالتزامات الاجتماعية وإحساسنا بما هو صائب ولائق وكذلك بما هو خاطئ وغير لائق، بشكل جماعي باعتبارنا أعضاء في مجموعات اجتماعية محددة بدل أن نخزنها فقط باعتبارنا أفرادًا، ونحن نعلم أن جزءًا مُهمًا مما هي عليه، مرتبط بمن نثق به. وهذا ليس مفهومًا مجردًا ولكنه مأزق غالبًا ما نجدنا فيه مدعوين لمنح رصيد أخلاقي لأحدهم في المسائل التي تكون غامضة أخلاقيًا بطبيعتها. ومن الممكن ألا نناقش أي "حقيقة" أو "مجموعة حقائق" مثل بناء مسجد في مانهاتن السفلى، أو طعن أحد المتظاهرين في موكب فخر للمثليين في القدس أو قتل يهودي في باريس أو إنشاء كاميرات خفية في الأحياء المسلمة في برمنغهام بإنجلترا، لكن إطار الفعل، والنزر القليل من المعلومات الخارجية ذات الصلة، والتاريخ المحتاج لشرحها يتم تحديده بشكل متكرر بناءً على انحيازات انتماء مجموعتنا وفي ضوء الرصيد الأخلاقي الذي نمنحه لمصدر هذه المعلومات، باعتبارنا أعضاء في مجموعة.

يحتاج الواحد منا فقط إلى التفكير في حادثة طعن فيها رجل مختل عقليًا، وهو يهتف "الله أكبر"، رجلا يهوديًا في ستراسبورغ بفرنسا سنة ٢٠١٦. فقد تكون جميع معطيات الحادثة واقعية، ولكنها غالبًا ما تعكس تحيزات مجموعة واحدة من مجموعات الانتماء التي تحدد أي جزء وصفي في الحدث، سيوضحه مثل قولهم يهودي أو مضطرب عقليًا أو مسلم. فالوصف في حد ذاته يمثل تعليقا على الحدث ولا يمثل الحقيقة الواضحة الجلية. إن السياق الذي يعطى الحدث بُعدًا منطقيًا، يكون دائمًا مخصوصًا إلى حد ما إذ يملأ تحامل مجتمعنا وأحكامه المسبقة، نقائص الحدث الواقعية. ففي الولايات المتحدة على سبيل المثال، ينجز هذا الأمر، تقريبًا، باعتباره محاكاة تهكمية ساخرة في قنوات وسائل الإعلام المختلفة مثل نيويورك تايمز وفوكس نيوز اللذين يزنان المعلومات ويضعاها في سياقها

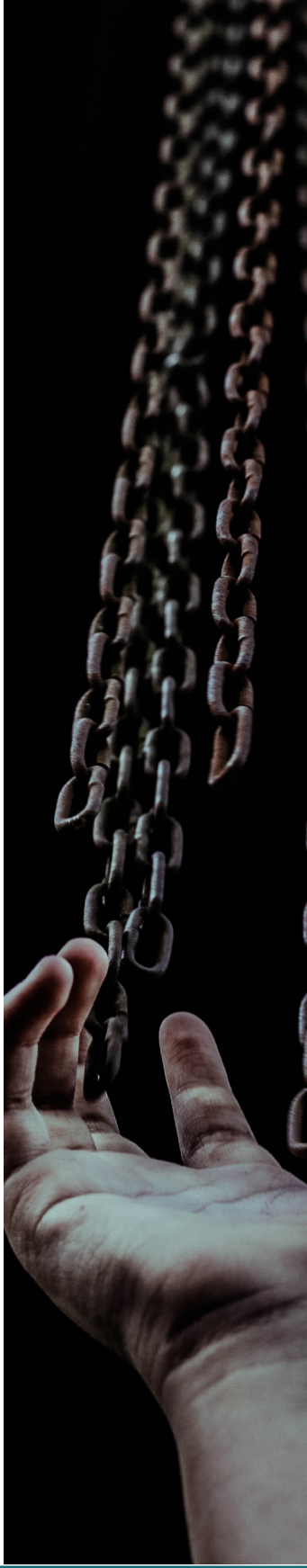

بشكل مختلف عن بعضهما البعض. وينطبق هذا الأمر كذلك على مستوى مفصل، داخل القرى والبلدات والمدن في جميع أنحاء العالم.

وبشكل خاص، هذا وثيق الصلة بالفكرة التي نطرحها هنا، والتي لا تتمحور حول انقسام السياسة الحزبية في الولايات المتحدة أو في أي مكان آخر، بل حول كيفية تشييد المجتمعات التي ننتمي إليها للأطر الأساسية لمعارفنا. فالانتماء ليس مجرد حاجة عاطفية لا مفر منها. بل يتعدى ذلك إلى كونه أحد دعائم إدراكنا وفهمنا، وبالتالي قدرتنا على التعامل مع العالم. وقد تكون الخوارزميات المجردة مفيدة لاشتغال محرك البحث قوقل Google أو موقع التواصل Facebook، لكنها غير مفيدة في إعلامي بكيفية التعامل الأخلاقي مع أزمات اللاجئين العالمية بسبب حقيقة بسيطة مفادها أن الأزمات ليست عالمية بقدر ما هي سلسلة لامتناهية، خاصة الأزمات التي امتدت عبر إفريقيا وآسيا وأوروبا وأمريكا الشمالية والجنوبية وأوقيانوسيا.

✸ الغرباء والحقوق التي أنتجتهم.

على الرغم أن الوصايا التوراتية (كما جاءت في الكتاب المقدس) في معاملة "الغريب مثلما تعامل نفسك" مهمة في هذا السياق إلا أن الواقع بطريقة ما مختلف. فنحن نشهد انتعاشًا واسع النطاق للسياسات وأساليب الحياة الإقصائية، النرجسية، المعادية للأجانب في قرارات منع دخول اللاجئين إلى الكيان الصهيوني وفي مسألة الحفاظ على "يهودية" الكيان الصهيوني (هناك حيث ٢٠% من السكان ليسوا يهودًا)، أو في قرار "الحافظ على بولندا بيضاء"، أو في قرار العودة إلى فرنسا الأصلية "la vraie France"، أو في قرارات أمريكا قبل سن قانون هارت سيلر في عام ١٩٦٥ (الذي أوقف سياسات الهجرة الأمريكية

التي امتدت لعقود والتي حظرت المهاجرين على أسس عرقية بغرض الحفاظ على فكرة محددة عنها متمثلة في أمريكا البيضاء، والأنجلوساكسونية، والبروتستانتية). ولا داعي للإشارة أن هذا الوضع ليس حكرًا على أوروبا الغربية والشرقية والولايات المتحدة الأمريكية فقط بل طال أيضًا تركيا وروسيا والصين وأماكن أخرى. وبالتالي فهي ليست حركة منعزلة وفريدة من نوعها، بل هي شيء ناتج عن هياكل معينة ومفروض عالميًا. للأسف، ورغم الاستياء الكبير للكثيرين، فإن السياسات الحالية في الولايات المتحدة، وبولندا، وألمانيا، وإيطاليا، وروسيا، والكيان الصهيوني، وتركيا، والمجر، وأماكن أخرى هي دليل على الحقيقة المركزية لرؤية سيمون ويل الجوهرية المذكورة آنفًا حول ضرورة الانتماء، وإن يكن، كما يفسره السياسيون والحركات اليمينية والقومية والاستبدادية في كثير من الأحيان. ما رفضت النخب الليبرالية قبوله، فقد ثبته اليمين العالمي على رأس عناوينه الرئيسة.

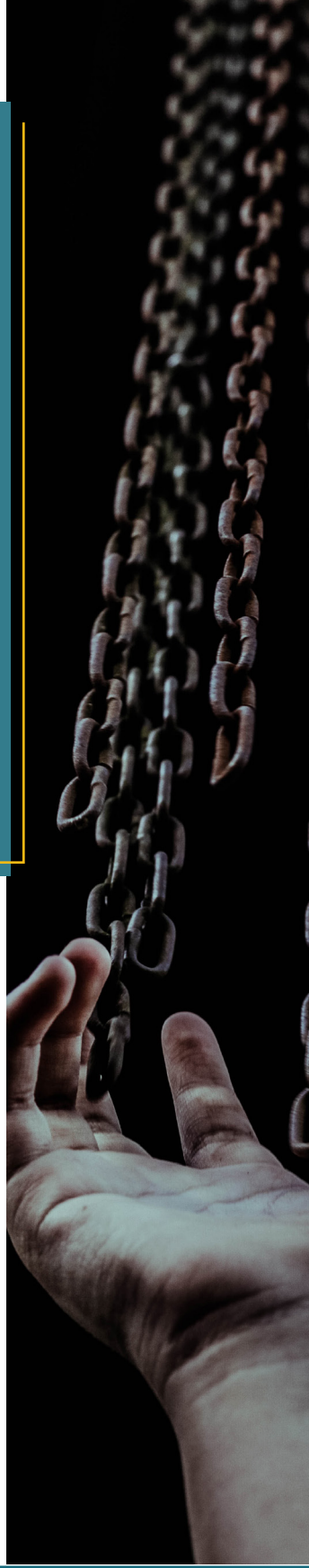

بالنظر إلى هذه الظروف المتفق عليها كثيرًا، يبدو غريبا أو بالأحرى انهزامًا ذاتيًا عند هؤلاء الذين يعارضون هذه التطورات أن يردوا على تلك السياسات التي قاد صعودها السياسي في الواقع إلى الوضع الحالي، من خلال الدفاع بقوة، أكثر من أي وقت مضى. وعلى سبيل المثال، فإن استجابة اليسار الليبرالي لما يمكن تسميته بالاحتياجات المجتمعية، ودعوته إلى اعتزاز أكبر بالانتماء (القومي، والإقليمي، والديني، الخ) هو، في معظم الحالات، إصرار متجدد على حقوق الإنسان بصفتها، على المستوى الأخلاقي، الوسيط الشرعي الوحيد في العلاقات الاجتماعية. وهذه كما نحلل هاهنا، هي المشكلة؛ لأن الطبيعة المجردة والعامة والعالمية لفكرة حقوق الإنسان هي على وجه التحديد، ما يعارضه الكثير من مؤيدي الحركات اليمينية وسياستها. ذلك؛ لأن الحقوق لا توفر أي إحساس بالانتماء،

ولا تروق لمشاعر المجتمع المشترك، وتتحاشى الالتزامات المترتبة، فعليا، عن الروابط القائمة في المجتمع. ولمزيد توضيح الفكرة، نقتبس جزءًا من كلمات أحد السياسيين المحليين في جناح بوسطن، مارتن لوماسيني، التي خاطب بها لنكولن ستيفنز في بداية القرن العشرين: يقول مارتن "أظن أنه يوجد في كل ردهة، شخص ما، يمكن لأي رجل الوصول إليه - بغض النظر عما فعله- والحصول على المساعدة. المساعدة!، أنت لا تفهم من قانونك وعدلك إلا المساعدة"[1] (بلهجة شديدة). هذا، من نواح كثيرة، لب الموضوع. فالناس يتوقون إلى المساعدة والتشاركية مع المجتمع وداخله، أكثر من مجرد التطبيق المجرد وغير الشخصي لمبادئ العدالة. يمكن للمرء أن يجادل بأن مثل هذه الادعاءات لا يمكن تقديمها إلا عندما يكون الحد الأدنى من سيادة القانون موجودًا بالفعل. وقد يكون الأمر كذلك بالفعل لكنه لا يغير حقيقة حاجة الناس إلى الانتماء، والحاجة للعيش بين أولئك الذين لا يفهمون معنى "المساعدة" المقدمة في إطار برامج المساعدة القانونية التي تقدمها المنظمات ووكالات الرعاية الاجتماعية البيروقراطية وغير الشخصية، بل يفهمونها فقط على أنها ناشئة عن الشعور بالتبادلية الشخصية والحياة المشتركة. في نهاية المطاف، ما نستخلصه من اقتباس لوماسيني هو أن الفجوة واسعة بين إحداث نظام حقوق الإنسان المجردة والحياة في مجتمع إنساني قائم على الرعاية المتبادلة والانتماء المشترك. إن فهم هذه المجتمعات أكثر فأكثر على أنها مقاطعات مسيجة، مسورة هي مسألة لا يستهان بها وعلى غاية من الأهمية ففي الولايات المتحدة الأمريكية بالنسبة إلى مؤيدي ترامب وفي الكيان الصهيوني وإيطاليا والمجر وعديد دول الكتلة السوفييتية السابقة في أوروبا الشرقية يتم استبدال "الستار

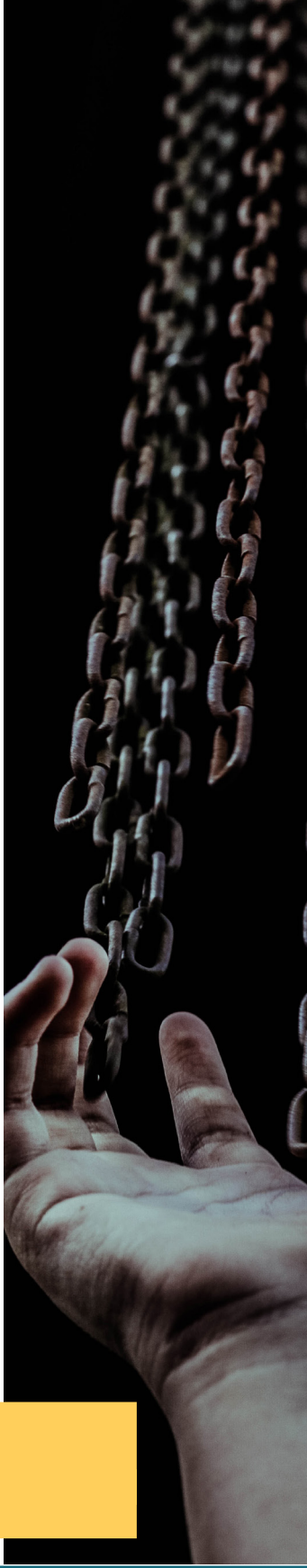

(1) Lincoln Steffens. 1931. The Autobiography of Lincoln Steffens. New York: Harcourt
Brace. 618 (الكاتب).

الحديدي" الذي تم بناؤه لإبقاء المواطنين في الداخل، بأسوار جديدة ذات أسلاك شائكة لإبقاء المهاجرين واللاجئين في الخارج. لكن مرة أخرى، هذه الجدالات من أجل حقوق الإنسان لا تعالج المشكل كما ينبغي بل تفاقمه بحدة.

ومن ناحية، فإن الوضعية المنبثقة عن ذلك، لدينا عن النظام العام فيها رؤية على شاكلة ما أوضحها مؤيدو الليبرالية وسياسة الحقوق باعتبارها أولًا علمانية، وثانيًا مبنية على فكرة الفرد المستقل أخلاقيًا، وثالثًا وأخيرًا موجهة نحو الحفاظ على مجموعات مختلفة من الحقوق الفردية بدلًا من تحقيق فكرة الخير. وفي الوقت نفسه كذلك، فإن المزيد والمزيد من المجتمعات في كل من الولايات المتحدة وأوروبا تتكون من أفراد لا يعون، في مرحلة أولى، أنهم مستقلون من الناحية الأخلاقية، ولكنهم بدلًا من ذلك، يعتبرون أنفسهم مطبقين للوصايا التي منحها الله (في أفضل الأحوال) وللأوامر المشحونة بالعنصرية (في أسوأ الحالات)؛ ويمتلكون، في مرحلة ثانية، أفكارًا واضحة جدًا عن المصلحة العامة تتعارض مع ضمان الحقوق الفردية والاعتراف القانوني بها. والنتيجة هي إنشاء ساحتين متنافستين للتفاعل الاجتماعي، والتبادلية، و"الهوية"، والتوقعات الاجتماعية والالتزام. يصطلح أن نطلق على الأولى مجتمعات الثقة بينما الثانية يمكن أن نطلق عليها مجتمعات الاستئمان.

✸ التمييز أو ترسيم الحدود بين الحقوق والانتماء.

مجتمعات الثقة -مشابهة لما سميناه سابقًا مجتمعات الانتماء- هي تلك المجتمعات ذات النزعات الأخلاقية المشتركة، والقائمة على الألفة، والتشابه، والتجارب المشتركة التي يمنح فيها الرصيد الأخلاقي لأفراد المجتمع في حالات الخطر، وتطغى قيمة السلام فيها على قيمة العدالة المجردة. وعلى النقيض من ذلك، تشير مملكة

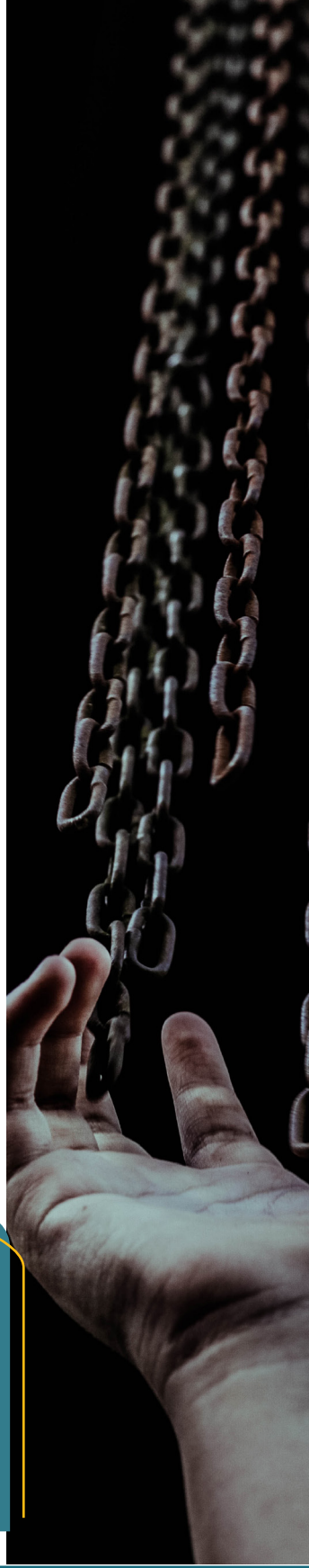

الائتمان (مجتمعات الاستئمان) إلى مجموعة من أصحاب الحقوق، ومن ذوي الخبرة المتباينة والقيم الأخلاقية المتفاوتة التي تكون فيها العدالة هي الفضيلة الأسمى، ويختبر الآخرون على أنهم خطر محتمل، مما يتطلب سن تدابير أمنية. والجدول التالي مفيد في مزيد توضيح النموذجين[1] :

الثقة والانتماء	الاستئمان والحقوق
رغبات مشتركة	قيم متعدد الثقافات
مجتمع أخلاقي	مجتمع قائم على أصحاب الحقوق
قيمة السلام	قيمة العدالة
الألفة والحميمية	الغرابة والشذوذ
الوحدة والتشابه	الاختلاف
قيم أخلاقية مشتركة	قيم أخلاقية متفاوتة ومتباينة
تجارب مشتركة وخبرة متبادلة	تجارب متمايزة ومتناقضة ومتباعدة
رصيد أخلاقي ممنوح لأعضاء المجتمع	لا رصيد أخلاقي ممنوح بل تطلب المعرفة
اختبار الآخرين على أنهم خطر، يترك مجالا للشك	اعتبار الآخرين من خلال تجربتهم، خطرًا في حاجة إلى تلافيه

(١) نحن ندرك تمامًا مدى استحضار هذا التصنيف للتمييزات الكلاسيكية التي رسمها فرديناند تونيس بين الشعب والمجتمع. نعترض عن فكرة أن أحدهما جاء تاريخيًا ليحل محل الآخر، ونعتقد بدل ذلك أن كلاهما يستمر في الوجود بشكل متزامن. وهذا في الواقع هو نفس معنى أن ينتج أحدهما الآخر. (الكاتب).

في العالم المعاصر، تتمايز وتتباعد مجتمعات الثقة والانتماء بشكل ملحوظ وعلى نحو متزايد، عن مجتمعات الاستئمان في القيم، وفي مبادئ التنظيم الاجتماعي، وفي التوجهات نحو الآخر، وفي الفهم الذاتي، وفي المصطلحات الأساسية لتنظيم التجربة الجماعية. وغدا طغيان هذا الاختلاف، تباعدًا بين الحقيقة والثقة، العقل والعاطفة، العدالة والرحمة، وبشكل أوضح، بين المطالبة بمجتمع أخلاقي وهي التي يفصح عنها في كثير من الأحيان السياسيون القوميون والاستبداديون من جهة والمطالبة بالأفكار التجريدية عن العدالة المرتبطة بخطاب حقوق الإنسان من جهة ثانية. إن الجانب الأيمن من الجدول التوضيحي -الذي يمثل التكافل والأمن والعدالة المجردة- هو جانب أصحاب الحقوق الفردية، الذين تكون حدودهم سميكة ومطلقة مع هوامش ضيقة. بينما الجانب الأيسر من جدولنا التوضيحي -المشتمل على الثقة والرصيد الأخلاقي، وحيث السلام (بين الأعضاء) هو القيمة العليا- هو إلى حد كبير مساحة اجتماعية تشتمل على هوامش واسعة وحدود صلبة، حيث يمثل حسن التعامل مع الإزعاج الناجم عن تصرفات الآخرين داخل المجتمع، "تسامحًا " على وجه التحديد؛ لأن الأفراد يُنظر إليهم على أنهم في الأساس جزء لا يتجزأ من أفكار المرء عن ذاته. فكر هنا في عائلة ما، أو حتى عائلة عريقة، أو أعضاء الكنيسة، أو الكنيس اليهودي، أو المعبد، أو المسجد، أو حتى نادي السلاح المحلي لتتعرف على هذه الحدود الواسعة التي تشمل الذات والآخرين. ما نشاهده خلال صعود الحركات اليمنية المتطرفة وتزايد سياسات الخوف والرهاب من الأجانب المهاجرين واللاجئين، هو إعادة انبثاق لمطالب الانتماء داخل عالم حدد نصف القرن الماضي فيما يتعلق بالمطالب الحقوقية. لنكن واضحين، نحن لا نقول إن جميع المتعصبين للبيض والنازيين الجدد، وما إلى ذلك، هم مجتمعات الثقة. هم ليسوا كذلك، لكن بعضهم قد يرى نفسه على أنه أعاد النظر في المجتمع الأخلاقي ذي الرغبات المشتركة، وهم واضحون تمامًا تجاه مسألة استبعاد دوافع غضبهم (التعصب) على أرضية قائمة على الحقوق. وبالنسبة إليهم، الآخر لا حقوق له.

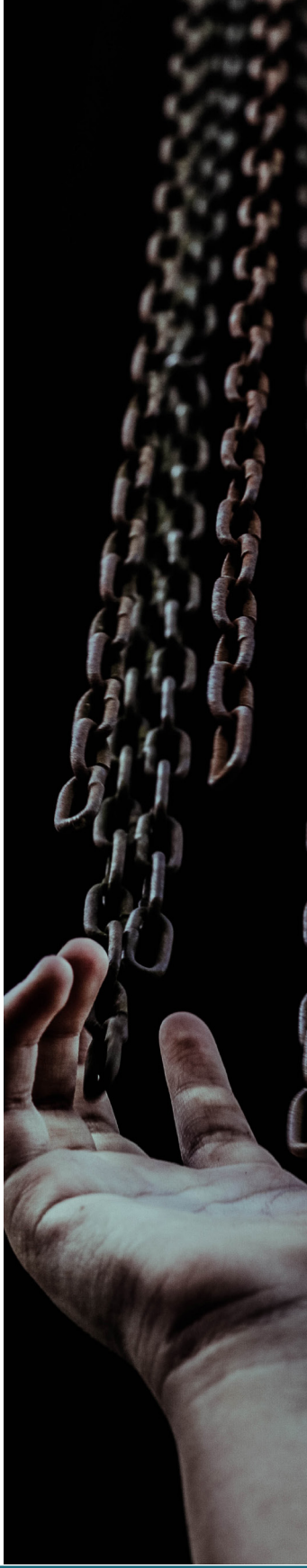

وكما أشرنا سابقًا، فإن المجتمع في حد ذاته ليس خيرًا مطلقًا. ويكشف التمايز بين الثقة والاستئمان عن الكيفية التي يمكن أن تفهم بها المقاربات العلائقية المختلفة، وكيف أن جذور ما نناقشه هي أكثر من الدلالات. ودون فهم هذه الديناميكية، من المستحيل فهم المشهد السياسي المعاصر هنا أو في الخارج. خشية أن تفهم فكرتنا على أنها حزبية في الإشارة إلى مخاطر اليمين دون الإشارة إلى مخاطر اليسار، فإننا نعتبر أن المخاطر ليست ثنائية بل متأتية من مشاكل مختلفة. يعتمد اليمين المتطرف على سرديات الانتماء لغاية انتقائية تترك قدرًا كبيرًا من المجتمعات المتنوعة في خطر بطرق تسهل من توطين الدعوات لاستئصال "غير المرغوب فيهم". وهذا يفسر إلى حد بعيد القتل الجماعي للتوتسين[١] والبوشناق[٢] واليزيديين[٣] والروهينجا[٤] على مدى ربع القرن الماضي من خلال سيطرة خطاب حقوق الإنسان. لا يتمحور اليسار حول

(١) التوتسي (بالإنجليزية: Tutsi أحد ثلاث شعوب تعيش في منطقة البحيرات العظمى الأفريقية وخصوصاً في رواندا وبوروندي، أما الشعبان الآخران فهما الهوتو والتوا. ويبلغ تعداد شعب التوتسي ٢،٥ مليون نسمة معظمهم كاثوليك وأقلية مسلمة. ويمثل التوتسي ما نسبته ١٥٪ من سكان رواندا بينما يمثل الهوتو ٨٤٪ وقد تعرض التوتسي إلى إبادة كبيرة خلال الإبادة الجماعية فى رواندا قتل فيها مئات الآلاف من التوتسيين. (المترجم).

(٢) البوشناق أو البشناق: أي البوسنيين، وهم مسلمو إقليمي البوسنة والهرسك وجوارها ومناطقهم الرئيسية هي البوسنة والهرسك ٤٣٪ وإقليم السنجق الواقع بين منطقتي كوسوفو ذاتية الحكم حالياً والجبل الأسود ولا يزال السنجق تابعاً لصربيا حتى اليوم مع إن سكانه ٨٧٪ من المسلمين. (المترجم).

(٣) اليزيديون أو الإيزيديون: هم مجموعة عرقية دينية تتمركز في العراق وسوريّة. يعيش أغلبهم قرب الموصل ومنطقة جبال سنجار في العراق، وتعيش مجموعات أصغر في تركيا، وسوريا، وألمانيا، وجورجيا وأرمينيا. ينتمون عرقياً إلى أصلٍ كُرْدِيٍّ ذي جذور هندوأوروبية مع أنهم متأثرون بمحيطهم الفسيفسائي المتكون من ثقافات عربية وسريانية، فأزياؤهم الرجالية قريبة من الزي العربي أما أزياؤهم النسائية فسريانية. يرى اليزيديون أن شعبهم ودينهم قد وُجدوا منذ وجود آدم وحواء على الأرض ويرى باحثوهم أن ديانتهم قد انبثقت عن الديانة البابلية القديمة في بلاد ما بين النهرين. ويرى بعض الباحثين الإسلاميين وغيرهم أن الديانة اليزيدية هي ديانة منشقة ومنحرفة عن الإسلام، ويرى آخرون أن الديانة هي خليط من عدة ديانات قديم مثل الزردشتية والمانوية أو امتداد للديانة الميثرائية. الشخصيات الأساسية فى الديانة اليزيدية هى عدى بن مسافر وطاووس ملك. (المترجم).

(٤) روهينغيا أو روهنيجيا: اسم قومية عرقية تنتمي إلى عائلة الشعوب الهندية وتقطن في ولاية أراكان غربي بورما أو ميانمار. فحسب التقديرات الرسمية لسنة ٢٠١٢ يوجد ٨٠٠،٠٠٠ روهينجي في أراكان، وتعدهم الأمم المتحدة أكثر الأقليات اضطهادًا في العالم.[٢٠] وهناك العديد منهم قد فر ويعيشون لاجئين في مخيمات في بنغلاديش المجاورة وعدة مناطق داخل تايلاند على الحدود مع بورما. (المترجم).

المقاطعات المسيجة، أو التقوقع، وهو ما جعله في كثير من الأحيان يفشل في إدراك أهمية الانتماء على عكس اليمين المتطرف الذي يوليه أهمية بالكامل.

✸ نحو سياسات الاختلاف:

في بعض الأحيان، تمثل شكاوى المجتمع تهديدًا لنظام الليبرالي لحقوق الإنسان بطرق سلمية جدًا يعجز عنها الوصف وبنتائج غير معروفة حتى الآن. ويمثل التهديد بالنسبة إلى النظام الليبرالي في كيفية استيعاب هذه الشكاوى دون قبول المطالب المنبثقة عنها بالضرورة: الجدران الحدودية، واللامبالاة بمصير اللاجئين والمهاجرين، والاستيعاب القسري لمجتمعات المهاجرين، واعتماد السياسات العنصرية والعرقية التي تدعم الحكام الاستبداديين، وهلم جرًا. كيف يمكننا صياغة سياسة الانتماء -التي تحتضن دائمًا بعض العناصر الإقصائية- دون الخضوع لخطاب اليمين المتطرف في الداخل والخارج؟ في حين أن التأييد المستمرة لحقوق الإنسان قد يكون ضروريًا، فإن الحقوق في حد ذاتها بعيدة كل البعد عن كونها شرطًا أساسيا في ازدهار الإنسان وإشباع الحاجة إلى التجذر، يتوجب استيعاب الشعور بالانتماء إن أردنا تجنب إعادة بعض أسوأ الفظائع في القرن الماضي.

بما أنه لا توجد حلول سهلة لهذا التهديد، فإننا نقترح مواجهته بشكل مباشر من خلال تطوير سياسة جديدة للاختلاف تتمثل في الانخراط الصارم في الاختلافات المجتمعية بدل تحاشى الحدود الصارمة والمنيعة التي وضعها السياسيون القوميون بين"نا" وبين أي تمظهر لـ"هم"، وبدل تجنب سياسات حقوق الإنسان المحققة للتجانس التي تجعل كل فرد فاعلًا، مستقلًا

بذاته بشكل لاأخلاقي، مجردًا من الروابط والالتزامات الموروثة. ولفعل ذلك (أي الانخراط الصارم في الاختلافات المجتمعية)، يجب أن نولي أهمية للآثار المترتبة عن الثقة والاستئمان، وأن نعيد ترتيب علاقتنا بالحدود. فنحن لا نسعى إلى التخلص منها أو خوصصتها أو إبطالها. يجب أن نتوصل إلى أن الحدود لا تفصل بين"نا" وبين"هم" فحسب، بل تفصلنا "نحن" بعضنا عن بعض. إن قبول الاختلاف مثلما يصرح العديد من دعاة التعددية الثقافية أمر مستحيل على الأرجح، فبالنسبة إلى معظمنا، يصعب جدًا اجتماع تقاليدنا وماضينا مع تراثهم المعقد أخلاقياً والمعرض للخطر في دائرة واحدة. ومع ذلك، فإن التعايش مع الاختلاف هو شيء آخر، وهو ممكن بالفعل. لكن فعل ذلك الأمر يستلزم إنشاء مساحات اجتماعية ومعرفية جديدة، أو أماكن أفضل، خشية أن يعتقد المرء أنه بإمكانه التعايش مع الاختلاف رقميًا، فلا يستطيع.

لا يعنى التعايش مع الاختلاف السيطرة عليه. ففي عام ٢٠١٨، بدأت الدنمارك في فصل أطفال المهاجرين البالغين من العمر عامًا واحدًا "لمدة ٢٥ ساعة على الأقل في الأسبوع، دون احتساب وقت النوم، لغاية تعليمهم إلزاميًا "القيم الدنماركية" بما في ذلك تقاليد عيد ميلاد المسيح وعيد الفصح، واللغة الدنماركية. مع تأكيدها على أن عدم الانصياع والإذعان لهذه الدروس والقيم قد يؤدى إلى وقف مدفوعات الرعاية الاجتماعية".[1] من الواضح أن الهدف ليس خلق مكان للاختلاف، ولكن، بشكل أساسي، الاستيعاب القسري لهؤلاء الأطفال في الثقافة الدنماركية. إنها ليست "نحن الجمعية" التي يتم بناؤها، ولكن ببساطة

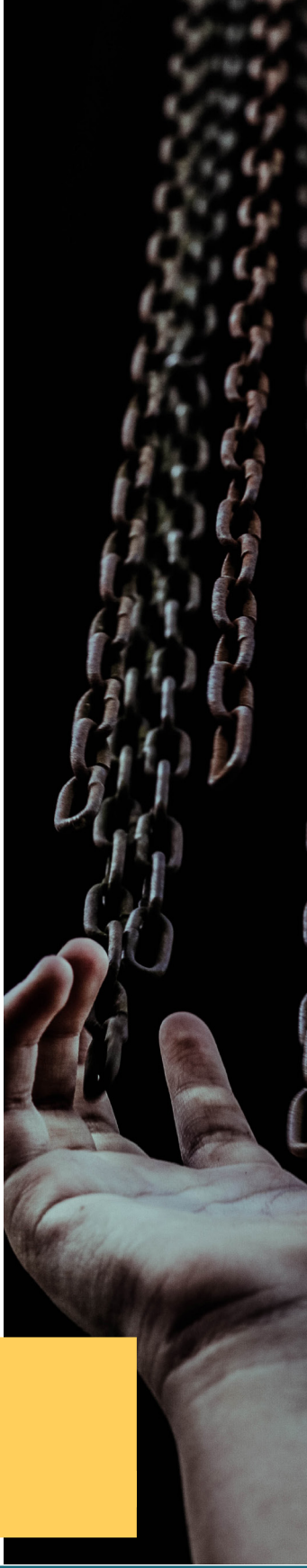

(1) Barry, Ellen, and Martin Selsoe Sorensen. 2018. "In Denmark, Harsh New Laws for Immigrant 'Ghettos'". New York Times. July 1. Available at: https://www.nytimes.com/2018/07/01/world/europe/denmark-immigrant-ghettos.html

(الكاتب).

جمع عدد أكبر من "المتدمرك"[1] الموجد بالفعل. تعتمد فكرة "نحن" على التمايز، ولكن المطلوب هنا ليس تعايش الاختلاف، بل محوه. لا يختلف هذا كثيرًا عن اقتراح نابليون منذ أكثر من ٢٠٠ عام المتمثل في أمره كل يهودي(ة) يتزوج للمرة الثالثة بأن يكون قرينه من غير اليهود من أجل استيعاب اليهود تمامًا في أوروبا(حشدهم في أوروبا وإدخالهم داخل الثقافات الأخرى سبيلا لإرضائهم).

في الولايات المتحدة، رغم أن الأمر ليس مخصوصا بها فقط بالتأكيد، نجد كل من طريقة الاستيعاب وكذلك العكس أي الطريقة التقليدية في التعامل مع الآخر وهي التمييز العنصري. إن المفهوم الرومانسي للبلد باعتباره "بوتقة" للتنوع الثقافي وانصهار الاختلافات هو سردية تتناقض مع حقيقة الاستيعاب الأمريكي الذي ينطبق على البيض أكثر منه على غير

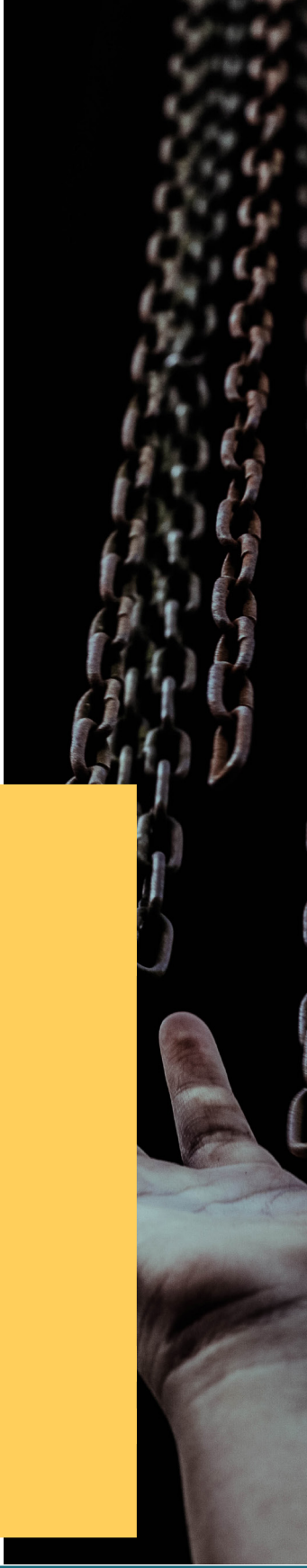

(١) متدمرك
daneness : state of being dane: والذي فضلنا ترجمته بمصطلح "المتدمرك(ة)" والذي يتركب من الميم [الميم المضافة للفعل الرباعي في المضارع كي يشتق منه اسم فاعل أو الصفة المشبهة (لأنهما يحققان مقولة الكيفية والحالة) ونظرًا لأن (adjective+ ness = state of being adj) = noun
فإننا أضفنا الميم لأننا نبحث عن صفة مشبهة تعنى الحالة] + فعل : تدمرك (الذي أصله قياسيا تدنمارك، أسقطنا النون؛ لأن تتالي أربعة حركات في العربية يخلق ثقلًا صوتيًا، ولأن صوتي النون بعد صوت الدال يخلق ثقلًا في اللسان العربي، وأسقطنا الألف تخفيفا للنطق) الذي أطلقناه على عملية التحول إلى دنماركي [التاء الجعلية التحويلية+ اسم الدنمارك (إسقاط النون والألف لأسباب صوتية مشروحة آنفا) متبعين خطى اللغويين السابقين في انتاج كلمة "تونسة" "تونسة المؤسسات " أي جعلها تونسية وهو وصف أطلقه اللغويون على عملية التحول إلى تونسي والعملية متمثلة في زيادة تاء دالة على التحويل والجعلية مع هذه الأسماء الجامدة لبناء فعل "تونس" فنقول تونسة المؤسسات ودمركة الأطفال]: وهذه العملية موجودة بكثرة في العربية مثل ترجمة كلمة completeness إلى تكملة : التاء هي تاء الجعلية التحويلية+ فعل كمل = لنسم بها العملية التي أصبح بها الشيء كاملا: فنقول: تكملة الدرس تبدأ غدا : أي " عملية التي سيصبح فيها الدرس كاملا" تبدأ غدًا ... والأمر تقريبًا مشابه ل"تكسر = يتكسر: فعل يعنى تحول إلى حالة التكسر= متكسر : أي في حالة تكسر "].
وبالتالي لغويًا يعنى هذا المصطلح الذي أنشأناه الحالة التي أصبح عليها هؤلاء الذي خضعوا لعملية التحول إلى دنماركيين.
اصطلاحيًا: هو وسم لحالة دنماركيين هم في الأصل ليسوا من أم وأب دنماركيين بل من أولاد المهاجرين الذين قامت الدنمارك منذ ٢٠١٨ بتعليمهم وتنشئتهم وفق " نمط الحياة والقيم الدنماركية المسيحية" لغاية حشد مجتمع من الدنماركيين. (المترجم).

البيض. بدلاً من ذلك، كان هناك تقليد ضارب في التاريخ من التمييز العنصري، يُرى في صراع القبول العرقي والإثني وكذلك في الحواجز الهيكلية التي تفصل بعضهم عن بعضهم مثل اعتماد الجدران الحقيقة والحارات اليهودية إلى وسائل أكثر بيروقراطية لحرمان الآخرين من التعليم والفرص والوصول إلى مزايا محفوظة للمتميزين. يخلق التمييز العنصري مما لاشك فيه بصورة طبيعية تمييزًا بين من ينتمي ومن لا ينتمي. بالرغم من أن الشعارات الضيقة مثل "كلنا أمريكيون" تلمح إلى التشابه فإن واقع التجربة الأمريكية بالنسبة إلى العديد من الأقليات هو أن كونك أمريكيًا يشترط ضمنيا أن تكون أبيض (وبقية المميزات) وهو ما يستطيع سوى عدد قليل من الأمريكيين الأصليين أو الأمريكيين من أصل أفريقي أو من أصل إسباني أن يرتبطوا بهذا الاشتراط أو الافتراض... لطالما وجد التمييز العنصري في الولايات المتحدة بموازة درجات متفاوتة من قبول التمييز العرقي والإثني ويمكن تقفي أثره ضمنيًا في بعض الشعارات البليغة مثل "اجعل أمريكا عظيمة مرة أخرى" التي أصبحت حشدًا لدعوات الإقصاء والطرد والذم والاستنقاص.

نطالب هنا وندافع عن مقاربة مختلفة تمامًا: مقاربة تأخذ بعين الاعتبار مجموعة الاختلافات على أنها ليست مجرد مسائل تتعلق بالتفضيل الفردي ولكن باعتبارها مكونة للأفراد ومجتمعاتهم وبالتالى هي مورد يجب الحفاظ عليه -رغم المضايقات الكثيرة الذي يسببها أعضاء من "مجموعات خارجية" متعددة-وتحدي يجب مواجهته، عوض تجاهله من خلال خطاب قائم فقط على الحقوق أو استبعاده من قبل دعاة القومية والسياسات العنصرية.

عوض مساحات الاستيعاب أو التمييز العنصري، يجب إنشاء أماكن للاختلاف في الثكنات العسكرية والمدارس وأماكن العمل

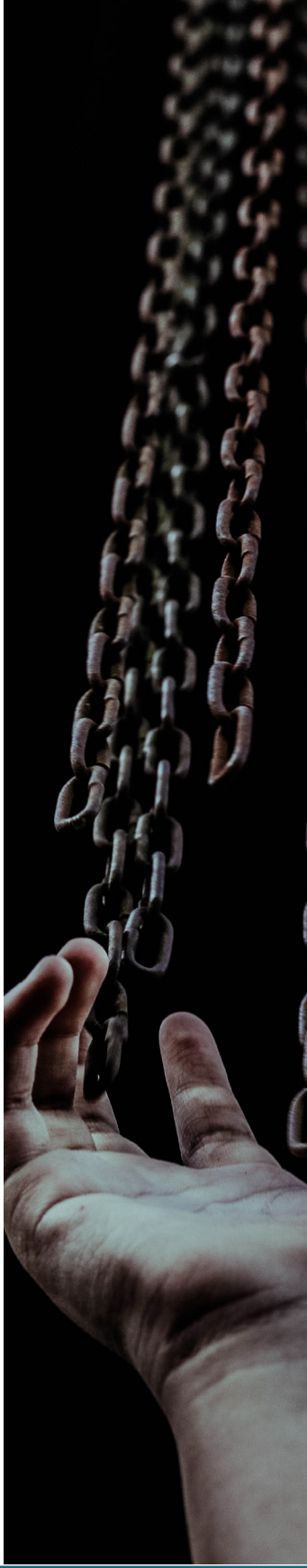

والمؤسسات الدينية وحتى داخل نوادي الأسلحة حيث يتم مواجهة الاختلاف ومصارعته وأحيانًا القتال من أجله. بهذه الطريقة فقط يمكن أن تنشأ لغة مشتركة وبالتالي سياسة مدنية.

✸ الاختلاف باعتباره طريقًا نحو مجتمع مدني

كنا نعتقد أن حقوق الإنسان ستفشل، في حين أنها أصبحت مجال هيمنة للأجهزة الغربية بأكملها من أجل التمعن في المجتمع المدني، وصاحب هذا الانتقال، تحول آخر مفاجئ ومثير للمجتمع من الثقة إلى الاستئمان بدل أن يصاحبه بعض التوازن فيه (المجتمع). نقول هذا التقدير نظرًا لما أسهمت به حقوق الإنسان في تحسين الظروف المعيشية للكثيرين، لكننا ندرك أنها غير مناسبة على وجه التحديد؛ لأن أولوياتها الضمنية موجهة للفرد على حساب الانتماء. والانتماء أمر ضروري للوجود خارج الذات الضيقة أي للوجود الاجتماعي بأكمله.

وكما ذكرنا سابقًا، أدى انهيار الكتلة الشرقية إلى اقتراح الكثيرين المجتمع المدني القائم على الحقوق. واعتبر الانهيار ذاته الذي حف بالشيوعية في معظم أنحاء العالم دليلًا على أن النظام القائم على الحقوق هو أفضل طريق هيكليًا (تنظيميًا) وأخلاقيًا للمضي قدمًا. وهذا النهج من شأنه أن يبشر بالسلام والرفاهية والديمقراطية من خلال تبني جماعي لنظام ليبرالي غربي. وعلاوة على ذلك، منذ ما يقارب ثلاثة عقود على سقوط جدار برلين، يكافح كثيرون من أولئك الموقنين بنجاح النظام الليبرالي وصحة حقوق الإنسان من أجل رسم طريق للمضي قدمًا -بخلاف الاستمرار في إقناع الآخرين بمحاكاتهم- في توحيد العالم بطريقة أكثر اتساقًا وتوحدًا وتجريدًا، بطريقة تقلص من الاختلاف، بل وتقلل من شأنه، قصد إيجاد أرضية مشتركة واحدة قائمة على علاقات الاستئمان.

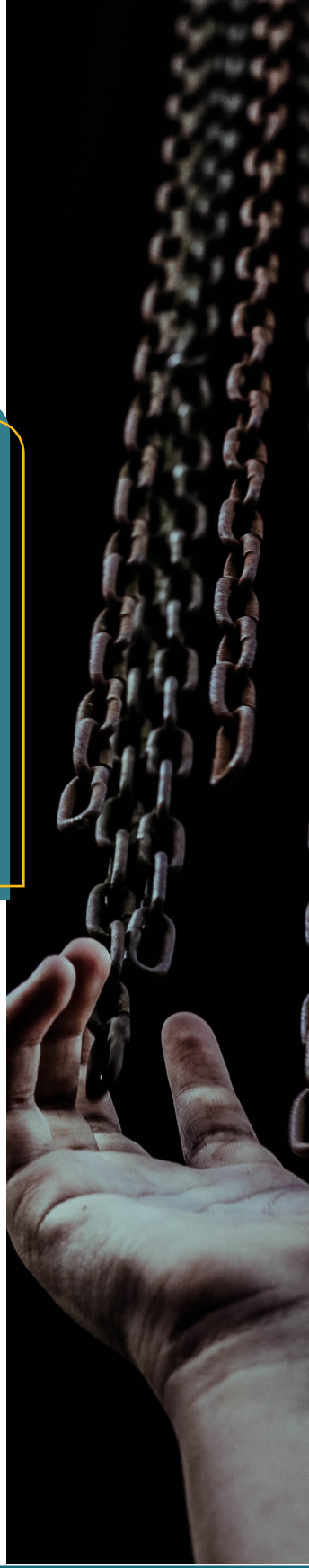

ومع ذلك، مثلما أشرنا سابقًا، لا يمكن مشاركة كل شيء ويبدو هذا الأمر واضحًا داخل الدين من خلال أن الجهود المبذولة لبناء الانتماء المشترك على فكرة الأديان التوحيدية العظيمة التي يكون فيها إبراهيم سلفًا مشتركًا (الجد الأعلى)، تذهب سدىً عند اعتبار يسوع عند بعضٍ ابن الله، وعند آخرين نبيًا، ومهرطقًا عند بعض آخر. وهذه الاختلافات مهمة؛ لأنها أساسية في تحديد من ينتمون إلى مجتمع بدل آخرين. تتضمن حقوق الإنسان خطابًا كونيًا مجانسًا لـ"مشاركة إبراهيم في القواسم المشتركة"، وهذا جزء من الحقيقة، ولكنها ليست كافية للتغلب على الاختلافات عبر المجتمعات أو تجاوزها. وإذا كنا محقين بشأن الانتماء، فعلينا أن نلجأ إلى مقاربات أخرى لدعم تطوره وهي تلك التي تعترف بالاختلاف والتمايز العاطفي والبنيوي الناتج عن علاقات الثقة لا علاقات الاستئمان. فقد طالبنا وسهلنا، لأكثر من ١٦ عامًا، طريقة للتقدم تمكن أعضاء المجتمعات المتباينة من إدراك وقبول اختلافاتهم لغاية بناء مجتمع مدني.(١) وقد توصلنا من خلال برامج نصف شهرية (قائمة على احترام الاختلاف والالتزام به والمكافحة من أجله)، يشارك فيها ما بين ٢٠ إلى ٣٠ زميلًا من جميع أنحاء العالم، إلى إمكانية بناء مجتمعات من خلال التجربة المشتركة دون الحاجة إلى التفاوض على كل ما هو مشترك بين أعضاء المجموعة. لقد أنشأنا بيئات، وإن كانت مؤقتة، تمكن الناس من رؤية القلق المتأصل المترتب عن قبول اختلافات الآخرين: الاختلافات التي لا نسيطر عليها والتي تتجاوزنا، الاختلافات التي تهدد في بعض الأحيان وجودنا المستقبلي وطموحاتنا. إنه مجرد جزء صغير من الحل، لكنه على الأقل حل يصور إمكانية وجود طريق آخر للمضي قُدما، يسمح لنا فيه بتخيل إنشاء الانتماء في عالم مفتون بالحقوق. مهما يكن، كلما اتحد مجتمع قائم على

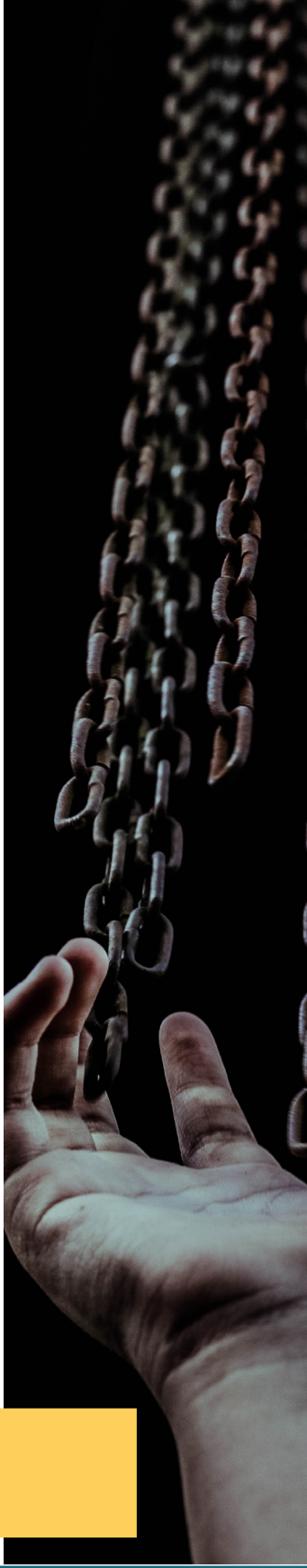

(١) عملنا مع سيدار CEDAR موصوف بإسهاب في كتابنا بالشراكة (راحيل، وواسرفول، وآدم زيلغمان، وديفيد مونتغمري)، الموسوم بعنوان: التعايش مع الاختلاف: كيفية بناء مجتمع في عالم منقسم. (الكاتب).

الاختلاف معًا لإنجاز الأشياء سويًا -وليس فقط لاستيعاب ما هو مشترك أو تمجيده أو حتى التخلي عنه- تصبح إمكانية منح الرصيد(الاستئمان) الأخلاقي بسخاء للآخرين أمرًا حقيقيًا.

من نواحٍ عديدة، يعد هذا مسعى تعليميًا ولكنه ليس مسعىً قائمًا على الكتب المدرسية والفصول الدراسية وحدها، بل هو مسعى قائم على التجربة بالضرورة. من الناحية العملية، يحتاج المرء فقط إلى التفكير في علاقات الطفولة حيث خلق اللعب في فناء المدرسة إحساسًا بالانتماء لبعضنا البعض، لا التفكير في أي اختصارات أيديولوجية غالبًا ما نميل إليها نحن البالغون. وبالتالي يتوجب علينا إرجاء الحكم المسبق حول ما سيترتب عن انخراطنا مع أولئك الذين لا تربطنا بهم أدنى صلة -وفي أغلب الأحيان لا نعرفهم حتى من خلال هوياتهم- كي نستطيع مد جسور التعايش المشترك معهم. بعد مرور سنوات على اللعب في فناء المدرسة، قد نجد أنفسنا مختلفين تمامًا عما أصبح عليه أقراننا في اللعب، لكننا نجد أيضًا فرصة لتوسيع نطاق الشك على أرضية غير أيديولوجية. ولا يعني قبول الاختلاف والتعايش معه، التخلي عن معتقدات المرء الراسخة (وخصوصا الأخلاقية) للعيش في مجتمع مع الآخر بل يعنى الاعتراف بأن بعض الأشياء لا يمكن مشاركتها، ولكن لا يلزم أيضًا التخلي عنها للانخراط مع الآخرين في المجتمع. وعمومًا، يستوجب التنفيذ الواسع لمثل هذه المقاربات تجاه المجتمع المدني، أخذ الانتماء على محمل الجد، ليس فقط باعتباره يظهر بشكل فطري، ولكن أيضًا بصفته خاصية وقيمة يمكن بناؤها من خلال التجارب المشتركة مع الآخرين. يمكن لمشاريع التنمية والبعثات التعليمية والمشاركة السياسية الاستفادة من رؤية الاختلاف باعتبارها موردًا لا عقبة. ولا نقترح أن يتم الثناء على الاختلاف بطرق مبتذلة من خلال الإشارة إلى غرابة الميول الثقافية المخالفة لنا أو إلى جماليتها بل نقترح أن يقوم التعايش مع الاختلاف على الاعتراف والقبول بالانزعاج

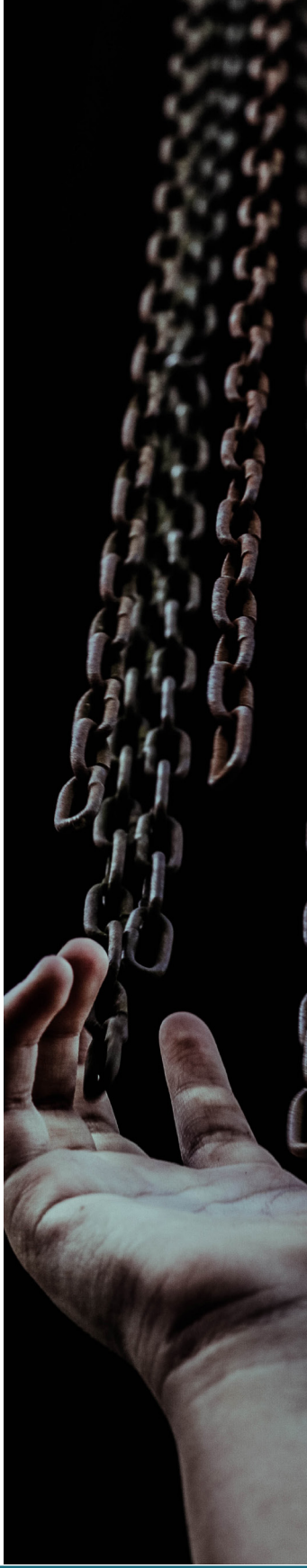

العميق الذي تسببه طرق مختلفة جدًا ومتنافرة في بعض الأحيان من العيش مع الآخرين. وإضافة إلى ذلك، عندما نمجد حقوق الإنسان حد العبادة من خلال استبعاد الخيرات البشرية الأخرى، فإننا نجازف بفقدان الانتماء. لا يجب أن تكون حقوق الإنسان الآلية الوحيدة لبسط الكرامة بل الكرامة من خلال الانزعاج من الاختلاف هي طريقة للمضي قدمًا تسمح بوجود الانتماء دون الحاجة إلى تبني الخطاب المدمر والمثير للانقسام الذي يبدو أنه في ازدياد.

مؤلفا المقال: آدم زيلغمان: هو مدير سيدار CEDAR أستاذ الدين في جامعة بوسطن وباحث مشارك في معهد الثقافة والدين والشؤون العالمية هناك. عاش ودرّس في جامعات في هذا البلد وفي إسرائيل والمجر. عاش قرابة عشرين عامًا في إسرائيل حيث كان عضوًا في كيبوتس كيرم شالوم في أوائل السبعينيات. تشمل مؤلفاته العديدة فكرة المجتمع المدني (١٩٩٢)، والفردانية الداخلية (١٩٩٤)، ومشكلة الثقة (١٩٩٧)، ورهان الحداثة: السلطة، والذات، والتعالي (٢٠٠٠) وكتب بالشراكة مع مارك ليشباخ السوق والمجتمع (٢٠٠٠) وكتب أيضًا ادعاءات وحوارات ومقالات متواضعة حول التسامح والتقاليد (٢٠٠٤)، وبالشراكة مع ويلر، بويت وسيمون كتب" الطقوس ونتائجها: مقال عن حدود الإخلاص" (٢٠٠٨) ومؤخرًا، مع ويلر كتاب إعادة التفكير في التعددية: الطقوس والخبرة والغموض (٢٠١٢) وشارك في تأليف كتاب "التعايش مع الاختلاف: كيفية بناء مجتمع في عالم منقسم" (مطبعة جامعة كاليفورنيا ٢٠١٥) الذي يصف بيداغوجيا سيدار. تُرجمت أعماله إلى أكثر من اثنتي عشرة لغة. وهو مدير سيدارCEDAR : (المجتمعات التي تتعامل مع الاختلاف والدين) التي تقود الندوات كل عام حول الجوانب المتنازع عليها من الدين والساحة العامة في أجزاء مختلفة من العالم. يعيش في نيوتن، ماساتشوستس.

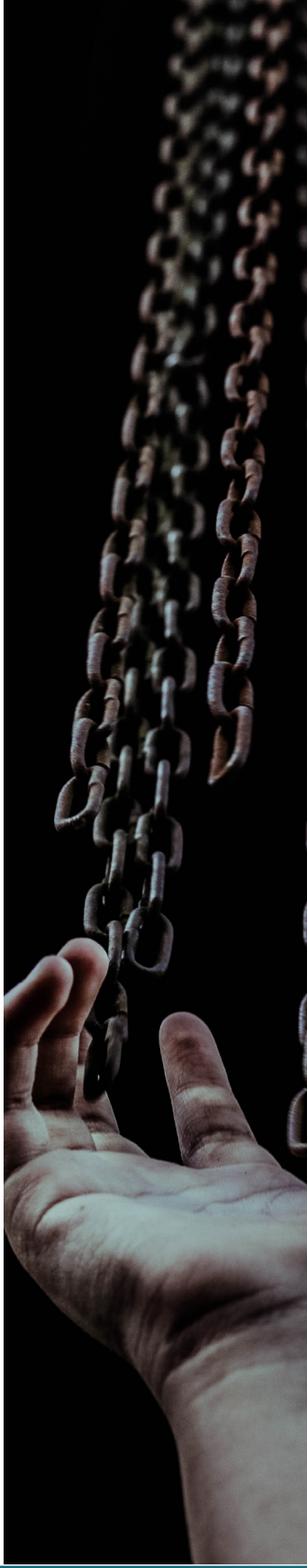

ديفيد مونتغمري: (١ ديسمبر ١٩٢٧ - ٢ ديسمبر ٢٠١١) بروفيسور في التاريخ من جامعة ييل وأنثربولوجي. اعتبر مونتغمري واحدًا من أقدم الأكاديميين المختصّين في "تاريخ العمل" في الولايات المتحدة وكتب عن هذا الموضوع على نطاقٍ واسع. يرجع إليه الفضل في تأسيس مجال جديد هو "تاريخ العمل الجديد" في الولايات المتحدة مع كل من ديفيد برودي وهيربرت غاتمان. وهو مدير تطوير البرامج فيCEDAR وأستاذ أبحاث مشارك في مركز التنمية الدولية وإدارةConict في جامعة ميريلاند. شارك في تأليف كتاب "التعايش مع الاختلاف: كيفية بناء مجتمع في عالم مقسم" (مطبعة جامعة كاليفورنيا ٢٠١٥) الذي يصف بيداغوجيا سيدار. توفي في ٢٢ مايو ٢٠٠١ عن عمر يناهز ٧٤ عاما ببلدة غاروتشا بالجنوب الإسباني.